■ دائرة حوار حول ■

العمل الاقتصادى العربى المشترك

أعد ورقة ووقائع الحوار للنشر

احمد حسن ابراهيم*

مقدمة:

فى زمن التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبيرة يتعذر على الكيانات الصغيرة المنفردة أن تحمى حتى الحد الأدنى من مصالحها وحقوقها. ناهيك عن بلوغ ماتطمح الى تحقيقه من تقدم وازدهار. ولقد أدرك العرب هذه الحقيقة فى وقت مبكر نسبيا، وحتى قبل أن تظهر على ساحة العمل الاقتصادى العالمى تكتلات وتجمعات بالأحجام والامتدادات التى نشهدها اليوم.فكانوا هم الأسبق الى التفكير فى العمل الاقتصادى المشترك. وها هى أدبياتهم تحفل بما ينم عن أنهم أدركوا دائما أن نجاحهم فى مواجهة التحديات والأخطار التى تتهدد تقدمهم الاقتصادى وأمنهم القومى إنما يتوقف على عملهم معا متمحورا حول عملهم الاقتصادى المشترك.

على الرغم من الادراك العربى لأهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك، ومن ترجمة هذا الادراك وتجسيده فى آلاف من القرارات أصدرتها المؤسسات العربية المعنية به، عبر ما يزيد عن نصف القرن من الزمان، تأخر العرب،عن غيرهم، فى تحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك على النحو الذى يحقق ويحمى مصالحهم فى مواجهة التكتلات والتجمعات والقوى الاقتصادية المختلفة على ساحة العمل الاقتصادى العالمى، وفى مواجهة ما يحيط بتقدمهم وازدهارهم من تحديات ومايكتنفهما من أخطار. وضاعت على العرب، بذلك،منافع كثيرة، على المستويين القطرى والقومى على السواء، ما كان لهم أن يجنوها إلا مجتمعين.

* أ.د. أحمد حسن ابراهيم مستشار بمركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومى.

إننا ندرك أن العرب يحتاجون إلى العمل الاقتصادى العربى المشترك اليوم وغدا أكثر مما كانوا يحتاجون إليه بالأمس. وندرك أيضا، وبنفس القدر، أنهم قادرون على استيعاب دروس الأمس. بما يمكنهم من اجتياز عقباته ومن تصويب وترشيد مسيرة عملهم الاقتصادى المشترك على نحو يليق بهم ويعظم انتفاعهم بامكاناتهم ومواردهم لصالحهم جميعا، أقطاراً ووطنا، ويستجيب لاحتياجات حاضرهم ومستقبلهم ويمكنهم من الصمود فى وجه مايحملانه من تحديات وأخطار لكل العرب.

لذلك، ولغيره، كان قرار هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط باختيار العمل الاقتصادى العربى المشترك موضوعا تتحلق حوله دائرة حوار هذا العدد من أعدادها.

وفى مقر معهد التخطيط القومى بمدينة نصر/ القاهرة انعقدت فى الخامس والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ دائرة الحوار وشارك فيها، بحسب الترتيب الأبجدى، السادة:

أ.د. أحمد حسن ابراهيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى
السفير بدر همام	مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الاوسط
أ. حسن ابراهيم	أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
أ.د. سليمان المنذرى	مدير ادارة بجامعة الدول العربية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. محمد سمير مصطفى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. محمود عبد الحى صلاح	مستشار بمعهد التخطيط القومى

ورقة الحوار(*)

١ . الاتفاقيات وتطور المفهوم

يمتد التفكير فى العمل الاقتصادى العربى المشترك ، واصدار قرارات بشأنه واقامة مؤسسات للاضطلاع به ، عبر فترة تجاوزنصف القرن من عمر الزمن تبدأ ، رسميا، فى السابع من شهر اكتوبر عام ١٩٤٤ . ففى ذلك اليوم تم توقيع " بروتوكول " الاسكندرية ، المنشىء لجامعة الدول العربية ، من قبل الدول المؤسسة لها . وينطوى هذا البروتوكول ، ضمن أمور أخرى، على

ادراك عربى رسمى لأهمية البعد الاقتصادى للعمل العربى المشترك ، أو مايعنى أيضا أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك . فلقد أورد " التعاون " بين الدول أعضاء الجامعة فى " الشئون الاقتصادية والمالية " ، شاملة التبادل التجارى والجمارك والعملة وشئون الزراعة والصناعة ، على أنه أحد أغراضها .

ويجىء ميثاق جامعة الدول العربية ، الموقع فى الثانى والعشرين من مارس عام ١٩٤٥ ، ليؤكد فى مادته الثانية ، وبذات النص تقريبا ، على نفس المعنى ، ولينص فى مادته الرابعة على انشاء أجهزة اقتصادية فنية تعمل على إرساء قواعد التعاون الاقتصادى بين الدول أعضاء الجامعة، وتحديد مداه ، وترجمتها الى سياسات وإجراءات ومشروعات اتفاقات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها . وتنفيذا لما نصت عليه المادة الرابعة من ميثاقها بادرت جامعة الدول العربية فور تأسيسها الى انشاء "لجنة دائمة للشئون الاقتصادية والمالية" للاضطلاع بالمهام آنفة الذكر.

بعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ، وفى الثالث عشر من ابريل عام ١٩٥٠ ، وافق مجلسها على " معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية " التى وقعت عليها الدول الأعضاء فى السابع عشر من يونيو ١٩٥٠.وتعبر هذه المعاهدة عن إدراك الدول العربية لحاجتها الى العمل معا من أجل صيانة أمنها القومى ، وعن إدراكها أن "تحقيق أهدافها الدفاعية مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدمها وتعاونها فى المجال الاقتصادى". فلقد أكدت بدورها ، وعلى نحو أكثر تفصيلا من حيث الأهداف والأدوات مبدأ " تعاون" الدول أعضاء الجامعة فى مجالات العمل الاقتصادى، المنصوص عليه فى ميثاقها ، وعززته بالنص على " تنسيق النشاط الاقتصادى " بين هذه الدول.

اتساقا مع الوعى بالترابط الوثيق بين الاقتصاد والامن القومى ، وبأهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك كقاعدة وأساس لتحقيق الأمن القومى العربى، وكدرع لحمايته وصونه ، قوميا وقطريا ، نصت " معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية " على إنشاء مجلس اقتصادى ، الى جانب مجلس الدفاع المشترك ، يضم جميع الدول أعضاء جامعة الدول العربية . ولقد حل هذا المجلس ، فى وقت لاحق ، محل " اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية

والمالية " آنفة الذكر، التى توقفت عن العمل ولم تدع الى الاجتماع منذ عام ١٩٥٦.

بدأ المجلس الاقتصادى مباشرة مهامه ، فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقيتين ، دخلتا حيز التنفيذ فى ذات العام ، هما " اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية "، و"إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية " . وفى الثالث من شهر يونيو من عام ١٩٥٧، حيث كان المد القومى العربى يتنامى ويتصاعد ، بتأثير تأميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثى على مصر ، مكتسبا مساحات أوسع وأرحب وتأييدا أقوى بين جماهير الشعب العربى فى كافة أرجاء وطنه وأقطاره ، انعطف المجلس الاقتصادى بمفهوم العمل الاقتصادى العربى المشترك صعودا من مستوى " التعاون " المقترن أحيانا بقدر من التنسيق ، وهو أبسط وأضعف صور العمل الاقتصادى المشترك ، إلى أرقى وأقوى صور هذا العمل وأكثرها شمولا وتعقيدا . ففى ذلك التاريخ ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من توقيع إتفاقية روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة فى الخامس والعشرين من شهر مارس عام ١٩٥٧ ، أقر المجلس الاقتصادى "اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية " . وترمى هذه الاتفاقية الى تحقيق " وحدة اقتصادية كاملة " بين الأقطار العربية . وهو ماتعبر عنه ديباجتها بصراحة ووضوح قاطعين ، اذ جاء بها أن الدول العربية الأعضاء بالمجلس الاقتصادى " قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة متدرجة وبما يمكن من السرعة التى تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الإضرار بمصالحها الأساسية " . وتؤكد المادة الأولى من الاتفاقية على ذات المعنى ، اذ تنص على ان " تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة".

تنطوى الوحدة الاقتصادية الكاملة بمفهومها فى " اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية "، كما نصت عليه مادتاها الاولى والثانية ، على التحرير الكامل للتبادل السلعى وحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وممارسة النشاط الاقتصادى والعمل والتوظف وحقوق التملك والايصاء والارث وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية ، وعلى تنسيق وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية ، وغير ذلك مما لم يرد ذكره

تحديدا وحصرا ، بما يكفل تحقيق ذلك .

هكذا تجمع " اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية " بين كافة المداخل والوسائل المتعارف عليها نظريا لتحقيق تكامل اقتصادى أو وحدة اقتصادية كاملة . ويضاف الى ذلك أنها أنشأت جهازا لادارة عملية إتمام الوحدة الاقتصادية ، هو " مجلس الوحدة الاقتصادية العربية " ، واناطت به ، ومنحته ، جميع المهام والسلطات التى تنص عليها بصدد تأمين أهدافها . ويضم هذا المجلس فى عضويته ثلاثة عشر قطرا عربيا فقط، يمثل كلا منها مندوب دائم فيه .

مضى أكثر من سبع سنوات بعد التوقيع عليها قبل أن تدخل " اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية " حيز التنفيذ بانشاء " السوق العربية المشتركة" فى الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٦٤ ، فى ظل توافق عربى نجم عن " تصفية الحرب الباردة العربية فى مؤتمر قمة الاسكندرية " ، وفى مواجهة تحديات للعرب يحملها ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة . ومع ذلك لم يلتزم بقرار انشاء هذه السوق العربية المشتركة فى بادىء الامر سوى أربعة اقطار عربية هى الأردن والعراق وسوريا ومصر ، ثم انضمت اليهم الجماهيرية العربية الليبية فى وقت لاحق . ناهيك عن الطابع الجزئى لأهداف هذه السوق ووسائلها وحدودها بالقياس الى ماتتضمنه "اتفاقيه الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية " فى هذا الخصوص.

فى سعيه الى تنشيط العمل الاقتصادى العربى المشترك قرر مجلس جامعة الدول العربية ، فى أواخر مارس من عام ١٩٧٧ ، تعديل المادة الثامنة من " معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى " آنفة الذكر لينيط بالمجلس الاقتصادى ، الذى تحول بموجب هذا التعديل الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مسئولية قيادة العمل الاقتصادى العربى المشترك وتكليفه بالاضطلاع بخمس مهام رئيسية هى :

١- مهمة تخطيطية ، تنصب على اعداد استراتيجية العمل المشترك والخطط القومية المنبثقة عنها .

٢- مهمة اشرافية ، تتمثل فى الاشراف على المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

٣-مهمة تقييمية ، تتعلق بتقييم أداء كل من المؤسسات الاقتصادية القومية .

٤- مهمة انشائية ، تتصل بانشاء المنظمات المتخصصة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

٥- مهمة رسم والاشراف على العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية.

ولعله يتبين من منطوق التعديل المشار اليه انه ينطوى ، نظريا على أقل تقدير ، على تطور ايجابى فى اتجاه تقوية وتعميق العمل الاقتصادى العربى المشترك.

فى نوفمبر من عام ١٩٨٠ أقر مؤتمر القمة العربية الحادى عشر المنعقد فى عمان بالاردن (٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٨٠) ، وهو أول مؤتمر قمة عربية اقتصادى ، وصادق على وثائق هامة فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك وهى :

١- استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك : منطلقاتها .. أهدافها .. أولوياتها .. برامجها .. آلياتها .

٢- ميثاق العمل الاقتصادى القومى .

٣- عقد التنمية العربية المشتركة.

٤- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية.

جاءت مصادقة مؤتمر القمة العربية الحادى عشر على الوثائق المشار إليها لتتوج جهود ودراسات اكثر من خمسين من خيرة المفكرين الاقتصاديين العرب ، فى اطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة على مدى خمسة أعوام متصلة ، وشارك فيها خبراء حكوميون ، كما شارك فيها ، ولأول مرة ، قادة منظمات واتحادات مهنية ونوعية ومعاهد ومراكز بحوث.

واستكمالا للوثائق آنفة الذكر أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٨١ " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية" على نحو يربط معا الجوانب الانتاجية والجوانب التبادلية والخدمية والتمويلية بما يضعها فى خدمة التنمية المشتركة والتكامل الاقتصادى العربيين.

كان قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، فى منتصف السبعينات ، باعداد الدراسات التى أسفرت عن الوثائق التى صادق عليها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ تعبيرا عن إدراك جماعى عربى للاخطار التى تهدد الامن القومى العربى والاقتصاد العربى نتيجة للتطورات التى حفلت بها السبعينات ، وللمتغيرات الدولية والاقليمية فى الحقبة النفطية ، ولتنامى مخاطر التكتلات العالمية. وربما يتضح ذلك اكثر فيما تنطلق منه استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من أنه " مما يزيد من خطورة الوضع العربى فى الوطن العربى هو مايواجهه الوطن العربى من سلبيات تشكل تحديات مصيرية " (تعددها الاستراتيجية).

وتحدد الاستراتيجية المهام التى ينبغى على العرب أن يعملوا على إنجازها حتى يمكنهم التصدى لهذه التحديات . وتردف ذلك بما ترى أن الامة العربية تملكه "من مقومات تمكنها من تكثيف العمل العربى المشترك"، من بينها :

١- أن الأقطار العربية يربطها " العديد من المصالح العليا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية".

٢- " أن الأمن العربى القومى ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات اللازمة ، وأن الأمن القومى بحاجة لقاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية الشاملة".

٣- " أن آفاق العمل الاقتصادى العربى المشترك لاتقتصر على مجرد اقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها على طريق التكامل ، وانما تتعدى الى إحداث المزيد من الترابط العضوى فى الهياكل الانتاجية للوطن العربى ".

٤- أن انطلاق " الخطط القطرية من تخطيط انمائى قومى " يزيد من سرعة مسيرة التنمية القطرية ومن صلابتها ورشادتها.

ومن بين الأهداف التى ترمى الاستراتيجية الى بلوغها فى الاطار الزمنى المحدد لها وهو ١٩٨١- ٢٠٠٠ ، فيما يتصل بالعمل الاقتصادى العربى المشترك ، مايلى :

١- " تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومى على الذات.....".

٢- " تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربى فيما بين الاقطار وداخلها ".

٣- " التكامل الاقتصادى على درب الوحدة الاقتصادية العربية ...".

٤- " اقامة نظام اقتصادى عربى جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربى يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربى....".

فى حدود المدى الزمنى المحدد لتنفيذها ، وهو الفترة ١٩٨١-٢٠٠٠ ، اختارت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عددا من مجالات هذا العمل أولتها أولوية متقدمة على غيرها فيما يختص بتكثيف العمل العربى المشترك ، هى ، بالاضافة الى تحقيق الامن العسكرى للوطن العربى، مايلى :

١- تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة فى الوطن العربى وكفالة حرية حركتها فى أرجائه وصيانتها والحفاظ عليها .

٢- اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة بدعم الامكانات العربية القومية والقطرية فى هذا المجال .

٣- تحقيق الامن الغذائى العربى.

٤- الطاقة.

٥- التصنيع.

٦- البنية الاساسية.

٧- تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية.

٨- قطاع المال.

٩- تخطيط التنمية قوميا ، باقامة نشاط تخطيطى على المستوى القومى ينصرف الى تحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها .

ولعل اعطاء مدخل التخطيط للتنمية مكانا رئيسيا متقدما فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك يعكس تطورا نوعيا فى مسيرة هذا العمل ، على المستوى النظرى . وفى هذا السياق أعد اطار لخطة خمسية قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك للسنوات الخمس ٨١-١٩٨٥. ولقد تعرض وضع هذا الاطار موضع التنفيذ للتأجيل المتتالى الى أن قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٨٣ ، طى صفحته تماما والاستعاضة عنه بالمشروعات العربية المشتركة. وهو ذات المجلس الذى كان قد كلف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بأن تتقدم اليه بالبرامج والمشروعات الخاصة بهذا الاطار وفقا لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك . ولعل من الغنى عن التنوية أن قرار التخلى عن اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ينطوى على تراجع كيفى على المستوى النظرى لهذا العمل .

لتحقيق أهدافها ، فى ضوء أولوياتها المقررة ، اشتملت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك على عدد ضخم من البرامج التى يلزم تنفيذها ، بواسطة مؤسسات هذا العمل ، وصولا الى أهدافها ، وتركت الباب مفتوحا لاضافة برامج أخرى قد تدعو الحاجة اليها . وحددت الاستراتيجية ايضا آليات تنفيذها وفى مقدمتها " اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك وأسلوب تنفيذها وسبل ومصادر تمويلها (وتحديد الجهات المساهمة فيها)" ، ومن بينها " اعادة النظر فى السياسات الاقتصادية مع العالم الخارجى بحيث توظف فى خدمة العمل الاقتصادى العربى المشترك ".

كانت الوثيقة الثانية التى أقرها مؤتمر القمة العربية الحادى عشر فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ هى " ميثاق العمل الاقتصادى القومى " . ولقد انطلق الملوك والرؤساء العرب فى " التزامهم الكامل بهذا الميثاق وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه " من منطلقات عديدة ، من بينها :

١- الاعتراف " بأن العمل الاقتصادى يمثل عنصرا رئيسيا فى العمل العربى المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقا ماديا له ، وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومى الذى يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلى للعمل القطرى ".

٢- الالتزام " بمبادىء التكامل الاقتصادى القومى والاعتماد الجماعى على الذات".

٣- " الايمان بالانتماء القومى للأمة العربية وبتراثها الحضارى ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها فى وجه التحديات دفاعا عن وجودها ومستقبلها ".

ينطوى الالتزام بميثاق العمل الاقتصادى القومى ، استنادا الى المنطلقات التى ينطلق منها ، على التزام باجراءات، من بينها مايلى :

١- تحييد " العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى ، عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التى تحقق المنافع المتوازنه...".

٢- التعامل التفضيلى المتبادل.

٣- الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية .

٤- العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الاقطار العربية وداخل كل قطر منها .

٥- اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك .

٦- تطوير الهيكل التنظيمى لمؤسسات وأجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، واتخاذ كافة الاجراءات لدعم دورها فى تنفيذ المهام المناط بها تنفيذها فى إطار استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والخطط القومية التى توضع لتنفيذها .

٧- أن تعمل الاقطار العربية على أن يكون بلوغ الوحدة الاقتصادية العربية هو غاية أى تعاون أو تكامل اقتصادى عربى.

٨- تدعيم القدرة الذاتية العربية على المستويين القطرى والقومى لمواجهة التحدى الصهيونى والتصدى له فى كافة المجالات ، واتخاذ كافة الاجراءات الفعالة لمنع التسلل الاسرائيلى الى الاقتصادات العربية .

تعرضت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك للانتقاد من جانب بعض المفكرين الاقتصاديين العرب باعتبارها دون الحد الادنى لقيام عمل اقتصادى عربى مشترك يعتد به ، بينما قبلها آخرون باعتبارها استراتيجية الحد الادنى من هذا العمل فى ضوء الواقع والعلاقات القائمة فى الوطن العربى عند اقرارها ، وأنه لا ضرر من أن تبدأ بها المسيرة على درب الوحدة الاقتصادية العربية . ومع ذلك لم تلبث الدول العربية التى أقرتها على أعلى مستويات اتخاذ القرار بها أن تحللت من الالتزام بها وانصرفت عن تنفيذها لتطوى بذلك صفحة أخرى من صفحات العمل الاقتصادى العربى المشترك على المستوى النظرى وعلى مستوى اصدار القرارات ، وإن لم يكن على مستوى التنفيذ.

٢. المشروعات العربية المشتركة

حظيت المشروعات العربية المشتركة ، كاحدى صور التعاون الاقتصادى بين الاقطار العربية، باهتمام ملحوظ منذ البداية المبكرة للتفكير فى العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فى أبسط صوره . ففى العاشر من ابريل عام ١٩٤٦ ، أى بعد نحو عام من انشاء جامعة الدول العربية، قرر مجلسها انشاء شركة عربية مساهمة لاستغلال وشراء الأراضى العربية ، تساهم فيها الحكومات والأفراد من كافة أقطار الوطن العربى . وكان الهدف من هذا القرار، الذى لم يخرج إلى حيز التنفيذ، هو مواجهة وصد محاولات التغلغل الصهيونى الاقتصادى فى فلسطين عبر قنوات من أهمها التوسع فى شراء أراضى أبنائها العرب . وفى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٣ ، وفى أول اجتماع له ، أصدر المجلس الاقتصادى قرارين بتشكيل لجنة لدراسة موضوع انشاء شركة عربية للملاحة البحرية، وأخرى لبحث أفضل السبل لاستغلال أملاح البحر الميت. وفى الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٦ وافق مجلس جامعة الدول العربية على انشاء " شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة" لاستغلال املاح البحر الميت بالاردن ، وفى مقدمتها البوتاس ، دعما للاقتصاد الأردنى فى مواجهة

اطماع الكيان الصهيونى . وفى السادس من يونيو ١٩٦٢ والسابع عشر من ديسمبر ١٩٦٣ وافق المجلس الاقتصادى على "اتفاقية شركة الملاحة العربية" التى بدأت أعمالها فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٧٠.

شهدت الخمسينات أيضا ، وفى اطار المجلس الاقتصادى ، العديد من الدراسات لمشروعات عربية مشتركة ووفق على القليل منها فى الستينات ولم يوافق على الكثير . وفى السبعينات ومع ازدياد عوائد النفط وفوائضه ، بعد تصحيح اسعاره عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، تصاعد الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة على المستوى الفكرى باعتبارها "أحد المداخل المهمة والأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى " ، وعلى المستوى العملى " باعتبارها وسيلة لاستثمار جزء من هذه الاموال النفطية العربية وتوظيفها داخل الوطن العربى" ، والدليل على ذلك أنه لايكاد يوجد مشروع عربى مشترك واحد الا واحد الاقطار العربية النفطية طرف فيه.

ازدادت وتيرة تصاعد الاتجاه نحو المشروعات العربية المشتركة ، على نحو خاص ، ابتداء من عام ١٩٧٨ حيث اهتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بها كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى فى مجالى الانتاج والتمويل . ففى الثانى والعشرين من شهر فبراير من ذاك العام أصدر المجلس قرارا "يوصى بتشجيع قيام مثل هذه الشركات (العربية المشتركة) مع وضع الصيغة المناسبة لايجاد التعاون بينها ، وبما يحقق عدم الازدواجية ويعزز التكامل والعمل العربى المشترك".

ترتب على تصاعد الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة ، على الصعيدين الفكرى والعملى، انشاء مشروعات عربية مشتركة يقدر أن عددها وصل فى عام ١٩٨٧ الى ٣٩١ مشروعا ، رأسمالها نحو ٢١,٤ مليار دولار ، يتركز مايقرب من ثلثها (١٢٣ مشروعا) فى مجال التمويل ، ومايقرب من ربعها (٩٤ مشروعا) فى مجال الصناعة التحويلية . ويتجاوز عدد المشروعات الثنائية منها (٢١٠ مشروعات) نصف مجموع عددها . وفى المقابل يقدر أن عدد المشروعات العربية الدولية المشتركة بلغ فى ذات العام ٤٣٩ مشروعا يتركز أكثر من ٣٥٪ منها فى مجال التمويل ، ومايقرب من ربعها أيضا فى مجال الصناعات التحويلية، ويزيد عدد المشروعات الثنائية منها عن ٥٤٪ من مجموع عددها.

٣٠ مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك

يتكون البنيان الهرمى لمؤسسات العمل العربى المشترك ، فى اطار جامعة الدول العربية ، من أكثر من مائة وخمسين منظمة واتحادا ومجلسا ، منها أكثر من عشرين منظمة متخصصة. ويقع فى قمة هذا البنيان مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . وهما ومعهما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مؤسسات تقتصر عضويتها على حكومات الدول أعضاء الجامعة العربية ، وتتسم اختصاصاتها بطابعها العام الذى يشمل العمل الاقتصادى العربى فى أسسه ومداخله العامة التى تؤثر على جميع المجالات والقطاعات ولاتقتصر على قطاع ومجال بعينهما . وإلى جانب هذه المجالس الثلاثة هناك عدد من " المؤسسات الاقتصادية العربية" يختص كل منها بتحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك فى قطاع معين من قطاعات الاقتصاد العربى ، وليست جميعها مؤسسات حكومية.

من بين المنظمات العربية المتخصصة هناك احدى عشرة منظمة اقتصادية عربية متخصصة، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهى :

١- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (فى قطاع التمويل).

٢- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) (فى قطاع النفط).

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (فى قطاع الزراعة) .

٤- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (فى قطاع الصناعة).

٥- منظمة العمل العربية (فى قطاع العمل).

٦- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (فى قطاع المواصلات).

الى جانب المنظمات الاقتصادية العربية هناك أيضا اتحادات نوعية عربية متخصصة ، من بينها أحد عشر اتحادا للخدمات الانتاجية ، وعشرة اتحادات انتاجية . ومن بين هذه الاتحادات ماهو حكومى ، وماهو غير حكومى ، ومنها أيضا ماهو مشترك .

واتحادات الخدمات الحكومية هى :

١- الاتحاد البريدى العربى .

٢- الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية.

٣- مجلس الطيران المدنى للدول العربية.

٤- اتحاد الموانى البحرية العربية.

أما الاتحادات غير الحكومية والمشتركة فهى :

١- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

٢- الاتحاد العربى للنقل الجوى.

٣- الاتحاد العربى للسياحة.

٤- الاتحاد العام العربى للتأمين.

٥- اتحاد المصارف العربية.

٦- الاتحاد العربى للنقل البرى.

٧- اتحاد الاقتصاديين العرب.

تشمل الاتحادات الانتاجية ، وهى جميعا غير حكومية ، ويتعلق نشاطها بقطاع الصناعة ، مايلى:

١-الاتحاد العربى للحديد والصلب (١٩٧١/٤/٢٩).

٢-الاتحاد العربى للصناعات النسجية (١٩٧٥/٢/١).

٣-الاتحاد العربى لمنتجى الأسمدة الكيماوية (١٩٧٥/٣/١).

٤-الاتحاد العربى للصناعات الهندسية (١٩٧٥/١٢/٢٨).

٥-الاتحاد العربى لمنتجى الأسماك (يشمل تصنيع السمك ومنتجاته)(١٩٧٦/١٠/٤).

٦-الاتحاد العربى للصناعات الغذائية (١٩٧٦/١٠/٧).

٧-الاتحاد العربى للأسمنت والمنتجات الأسمنتية (١٩٧٧/٣/٢٩).

٨-الاتحاد العربى للصناعات الورقية (١٩٧٧/٣/٢٩).

٩-الاتحاد العربى للسكر (١٩٧٧).

١٠-الاتحاد العربى للصناعات الجلدية (١٩٧٨).

لقد انشئت هذه الاتحادات الانتاجية ، باستثناء اتحاد واحد منها فقط ، بعد بداية عام ١٩٧٥ مما قد ينطوى على علاقة ضمنية بين انشائها والاتجاه المتصاعد نحو انشاء المشروعات العربية المشتركة بعد الزيادة فى العوائد والفوائض النفطية العربية نتيجة لتصحيح أسعار النفط فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، ذلك الاتجاه الذى يتجسد أيضا فى اهتمام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق القطاعى كأحد المداخل الرئيسية الهامة للتكامل الاقتصادى العربى . ويرمى انشاء هذه الاتحادات ، وفقا لنظمها الاساسية ، إلى " تقوية العلاقات والروابط وتدعيمها وتطويرها ، والتعاون بين أعضائها ، والمساعدة فى تنمية النشاط الصناعى المتعلق به عمل كل اتحاد منها فى مابين البلاد العربية وتنسيقه وتطويره".

فى المقابل انشئت جميع اتحادات الخدمات الانتاجية ، باستثناء اتحاد المصارف العربية واتحاد الموانىء البحرية العربية والاتحاد العربى للنقل البرى ، قبل السبعينات . أما المنظمات

الاقتصادية العربية فقد انشىء ثلاث منها فقط بعد اكتوبر ١٩٧٣.

٤٠ ماذا بعد ؟

تنطوى أدبيات العمل الاقتصادى العربى المشترك على ماينم عن إدراك عربى دائم بأن نجاح العرب فى مواجهة التحديات والأخطار التى تتهدد تقدمهم الاقتصادى وأمنهم القومى إنما يتوقف على العمل العربى المشترك المتمحور حول العمل الاقتصادى العربى المشترك . فعلى سبيل المثال انطلقت الدراسات التى مهدت لاعداد استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك " من حقيقة أن الظروف الاقتصادية المتاحة لكل قطر عربى تجعل امكانات التنمية القطرية محدودة النطاق ، فى حين يتمتع العمل العربى المشترك بفرص أكبر وأشمل وأفضل . وإن العديد من القطاعات الانتاجية لاتتاح لها إمكانات النجاح الا بتضافر الجهد القومى". وكذا أكد بيان مؤتمر قمة عمان على"حتمية العمل الاقتصادى العربى المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الأمة العربية كوسيلة لدعم التنمية القطرية وخفض كلفتها ".

ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك الادراك العربى ، المشار اليه ، لأهمية هذا العمل فى الاف القرارات التى أصدرتها ، عبر مايزيد عن نصف القرن من الزمان ، بشأن اتفاقيات ومشروعات لم تر النور أو تخرج الى حيز التنفيذ، أو أنها نفذت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج . وربما يمكن ايجاز ذلك فى أن الفكر الاقتصادى العربى ، والعمل الاقتصادى العربى المشترك على صعيد صنع واتخاذ القرار ، أنجزا الكثير من أجل تحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك على صعيد التنفيذ أو التطبيق . ومع ذلك كانت ثمار التطبيق ضامرة وهزيلة وأدنى بكثير من مستوى الجهد النظرى المبذول من أجلها ، ودون طموحات الانسان العربى ، ودون ماكشف عنه الموقف العربى الموحد فى اكتوبر ١٩٧٣ ومابعده من امكانات هائلة لنجاح العرب فى تحقيق مصالحهم ، فرادى وجماعة ، ولفرض ارادتهم عندما يتوحدون.

ربما يفسر ضمور وهزال ثمار التطبيق فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك حتى الآن،

وتصاعد التحديات التى تواجه العرب والاخطار التى تهدد مستقبلهم بعامة ومستقبلهم الاقتصادى بخاصة ، مادعا إليه مؤتمر قمة القاهرة العربية ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦ من وضع خطط عمل اقتصادية متكاملة لخدمة مصالح الدول العربية تعزيزا للعمل العربى المشترك . فلقد جاء بالبيان الختامى لقمة القاهرة العربية " وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة ، وماغدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل فى كيانات اكبر ، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولى تتطلب تحقيق التنمية العربية ، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها . ولذا ، وجه القادة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا ، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن ".

لقد سبق العرب الآخرين فى التفكير فى العمل الاقتصادى المشترك، ولكنهم تأخروا عنهم فى تنفيذه، وضاعت منهم فرص كثيرة سنحت لتنفيذه على نحو لايقل جودة وكفاءة عما فعله الآخرون ، وضاعت معها منافع كثيرة لهم، على المستوى القطرى وعلى المستوى القومى على السواء.

إننا لا نسترجع احباطات العمل الاقتصادى العربى المشترك على مدى أكثر من نصف قرن مضى من عمر الزمن بهدف البكاء على الاطلال ، أو جلد الذات ، أو اشاعة المزيد من الاحباط . وإنما نسترجعها للافادة منها فى تصويب وترشيد مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك على نحو يليق بالعرب ويعظم الانتفاع بامكاناتهم ومواردهم لصالح الجميع ، أقطارا ووطنا ، ويستجيب لاحتياجات الحاضر والمستقبل ويمكن من مواجهة والصمود فى وجه مايحملانه من أخطار وتحديات لكل العرب . ناهيك عن اننا لسنا بصدد توزيع المسئوليات أو الاتهامات ، عندما نبحث عن العوامل والاسباب التى أدت الى ما آلت إليه مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك بهدف تجاوزها والتغلب عليها لانجاح خطوات مقبلة على درب هذا العمل.

من هنا كان اختيارنا للعمل الاقتصادى العربى المشترك موضوعا تتحلق حوله دائرة الحوار فى هذا العدد من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

(*)اعتمد فى إعداد هذه الورقة بصفة رئيسية على:

- ابراهيم سعد الدين وآخرون : **التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.

- جامعة الدول العربية : **نحو عمل اقتصادى عربى مشترك**، الورقة الرئيسية، وثيقة مقدمة لمؤتمر القمة العربى الحادى عشر، عمان ١٩٨٠.

- عبد الحسن زلزلة : "التكامل الاقتصادى العربى امام التحديات" فى، **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

- سليمان المنذرى : **الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية**، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٥.

- محمد لبيب شقير : **الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها**،(جزءان)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

- محمد محمود الامام : **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك**، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٩٣.

وقائع الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم.. بالانابة عن زملائى أعضاء هيئة تحرير المجلة أشكر لحضراتكم قبولكم دعوتنا وتشريفكم لنا للمشاركة فى دائرة حوار هذا العدد من المجلة حول العمل الاقتصادى العربى المشترك. هذا الموضوع القديم الجديد المطروح على ساحة البحث. والذى أجرى حوله الكثير من الدراسات. واتخذ بشأنه الكثير من القرارات والتوصيات من جانب مؤسسات عديدة.

ومع ذلك وبكل صراحة كان الناتج أقل كثيرا من المستهدف ومن المرغوب. فهل سنبقى أمة الفرص الضائعة أم أنه قد آن لنا أن ننهض وأن نتعلم من دروس الماضى ونواجه تغيرات المستقبل..؟ وكيف؟

هذا هو السؤال الرئيسى،وقد ندخل فى بعض التفصيلات بقدر مايسمح الوقت. ولكننا نعطى فى البداية فرصة للدكتور احمد حسن ليطرح علينا محاور الحوار المقترحة.

احمد حسن ابراهيم

شكراً سيادة الرئيس.اسمحوا لى أن أطرح على حضراتكم مجموعة من الأسئلة حول محورين رئيسيين على النحو التالى:

المحور الأول: تحليل وتقييم الماضى

أود أن أؤكد فى البداية أننا لانريد بالاجابة على الأسئلة المطروحة فى هذا المحور أن نلقى بالمسئولية على أحد ولا أن نوزع اتهامات هنا أو هناك، كما أننا لانريد أن نتوقف كثيرا عند أسئلة هذا المحور الا بالقدر الذى يفيدنا فى تعبيد الطريق الى المستقبل على طريق الوحدة الاقتصادية العربية. ولو أذنتم لى سأقرأ الأسئلة لمجرد التذكرة بادئا بأسئلة المحور الأول المخصص لتحليل وتقييم الماضى.

- هل نتجاوز الحقيقة اذا ادعينا أن ثمار مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك عبر مايزيد عن نصف قرن من الزمان، ثمار ضامرة وهزيلة ودون مستوى الجهود المبذولة من أجله، على المستوى النظرى وعلى صعيد صنع واتخاذ القرارات؟

- ماهو تقييمكم انتم لهذه الثمار؟

- ماهى فى رأيكم الأسباب والعوامل الحقيقية المسئولة عن ذلك؟

- هل هى عوامل فنية تتعلق على سبيل المثال ببنيانات الاقتصادات العربية، وما قد تعكسه من تباينات من حيث مستويات النمو، وما قد تنطوى عليه من عوامل للتعاون والتكامل أو من عوامل للتنافس والتنافر؟ أم أنها عوامل فنية تتعلق بالمداخل التى اتبعت لتحقيق العمل الاقتصادى العربى المشترك،أم انها عوامل فنية أخرى؟

- هل هى عوامل غير فنية؟ ماهى اذن؟

- هل هى أسباب مؤسسية؟

- هل هى أسباب سياسية خارجية أو داخلية؟

- هل هى أسباب أيديولوجية؟

- هل هى أسباب تنظيمية وادارية؟

- هل هى أسباب نفسية؟

- هل هى عدم واقعية الأهداف المستهدف بلوغها بالقياس الى مستوى نضج الواقع العربى بأبعاده المختلفة؟

- هل هى تجاوز توجهات العمل الاقتصادى العربى المشترك، على الصعيدين الفكرى والنظرى، ومداخله المطروحة، مستوى نضج الاقتصادات العربية؟

- هل هى عيوب فينا نحن العرب كما يدعى البعض؟

- أم هى كل ذلك وغيره أو مزيج من بعضه؟

- ماهو نصيب كل من هذه العوامل فى المسئولية عن وهن وتعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك؟

- هل ظلت تلك العوامل هى ذات العوامل المسئولة عن تعثر ووهن العمل الاقتصادى العربى المشترك طوال نصف القرن أم أنها كانت تتغير وتتبدل فى مراحل بينية خلاله؟

- لماذا أهدر العرب وبددوا درس ١٩٧٣ الذى يؤكد بقوة قدرتهم على تحقيق وحماية مصالحهم، وعلى فرض ارادتهم عندما ينسقون ويوحدون مواقفهم ازاء قضية ما؟

- يرى البعض أن العرب حققوا تكاملاً اقتصاديا مع البلدان الصناعية المتقدمة وليس مع بعضهم، فان صح هذا، ما هى العوامل التى تكمن وراءه أو تفسره؟ وهل يمكن أن يكون ذلك سببا رئيسيا من أسباب ضعف وتعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك؟

- لماذا نجحت تجربة الوحدة الاقتصادية الاوروبية، التى بدأت أولى خطواتها بتوقيع اتفاقية

روما قبل أقل من ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، بينما تعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك وأصابه الوهن والشيخوخة، ربما ،قبل أن يبدأ بداية حقيقية؟

- الى أى مدى ساهمت المشروعات العربية المشتركة فى دعم وتعزيز وتقوية مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وفى التمهيد لبلوغه مستوى التكامل الاقتصادى العربى، ناهيك عن الوحدة الاقتصادية العربية؟

- ماذا كان حظ كل من المشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة من النجاح ومن الفشل؟ وماهى العوامل المسئولة عن هذا وذاك فى الحالتين؟

- هل كانت صور العمل الاقتصادى العربى المشترك والمشروعات العربية الجزئية (الثنائية أو متعددة الأطراف) أوفر حظا من صوره ومشروعاته الجمعية؟ وماهى أسباب ذلك أو العوامل المسئولة عنه؟

- ماهى الأهمية النسبية لما تبقى من الشركات والمشروعات العربية المشتركة بالقياس الى مجمل النشاطات المماثلة لنشاطاتها فى الاقتصاد العربى؟

- ماهو تقييمكم للواقع الراهن للقطاع الاقتصادى العربى المشترك بمؤسساته ومشروعاته المختلفة وبالأموال الضخمة، نسبيا ، التى وظفت فيه؟ وهل يمكن أن يكون قاعدة انطلاق ملائمة نحو عمل اقتصادى عربى مشترك على مستوى التحديات التى تواجهها الأمة العربية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور؟

نحن لانريد أن نتوقف عند أسئلة هذا المحور الا بالقدر الذى تفيد به الاجابة عليها فى ازالة معيقات الماضى وتعبيد الطريق الى المستقبل المرغوب. وننتقل الآن الى أسئلة المحور الثانى الذى أطلقنا عليه اسم الصعود الى المستقبل على أمل ان نرتقى فعلا مما نحن فيه من واقع اقتصادى.

المحور الثانى: الصعود الى المستقبل

- هل يمكن للتحديات التى يفرضها انتشار التكتلات الاقتصادية الكبيرة المتزايد على خريطة الاقتصاد العالمى ان تكون حافزا محركا ودافعا الى تنقية وبلورة ماتقرر من قرارات، ودعم وتطوير ما انشىء من مؤسسات للعمل الاقتصادى العربى المشترك وصولا به الى المستوى الذى

يستطيع عنده الاقتصاد العربى،قطريا وقوميا، مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها ؟

- هل يمكن لما يجرى الآن من تطورات فى المنطقة العربية، على مختلف الاصعدة،أن يبعث فى العرب روح ١٩٧٣ ويضعهم على درب مفض الى الوحدة الاقتصادية العربية؟

- بالنظر الى أهمية عامل الوقت..ماهى أنسب مداخل وصور ومستويات العمل الاقتصادى المشترك التى ينبغى التركيز عليها لتحقيق الحد الأدنى الضرورى من العمل الاقتصادى العربى المشترك فى ضوء التحديات الدولية والاقليمية التى تواجهها الأمة العربية؟ وما هى المجالات الاكثر ملاءمة، والواعدة اكثر من غيرها، التى ينصح بتركيز هذا العمل فيها ؟

- هل،وكيف،يمكن إبطال فعل العوامل التى اعاقت حركة العمل الاقتصادى العربى المشترك على مدى نصف القرن المنقضى؟

- هل مايزال الاطار المؤسسى الحالى للعمل الاقتصادى العربى المشترك صالحا لانجاز هذا العمل على نحو يمكن العرب، اقطارا ووطنا، من مواجهة التحديات التى تفرضها عليهم التطورات الدولية والاقليمية المتلاحقة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية؟ أم أن هناك حاجة الى تعديله؟ وماهى أبعاد وصور وحدود هذا التعديل؟

- هل ماتزال اتفاقيات العمل الاقتصادى العربى المشترك التى عقدت ووقعت، من كل أو من بعض الاقطار العربية، خلال نصف القرن المنقضى صالحة لتحقيق هذا العمل على نحو يفضى الى الوحدة الاقتصادية العربية، أو حتى يحقق الحد الأدنى الضرورى منه للصمود فى وجه التحديات التى تواجهها الأمة العربية فى الوقت الحاضر؟ لماذا ؟

- هل مايزال ميثاق العمل الاقتصادى القومى، واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك الصادران عن مؤتمر القمة العربية الحادى عشر فى عمان بالاردن فى نوفمبر ١٩٨٠ صالحين لمباشرة عمل اقتصادى عربى مشترك، عند الحد الادنى الضرورى، فى الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور؟ ولماذا ؟

- هل يمكن للعلاقات الاقتصادية للأقطار العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة، فى أى من صورها ومستوياتها ومداها، أن تكون قيدا على التقدم على درب العمل الاقتصادى العربى المشترك أو عقبة فى طريقه؟ وكيف يمكن تجنب ذلك؟

- الى أى مدى يمكن الاستفادة من صور العمل الاقتصادى المشترك الجزئى القائم بين بعض من الاقطار العربية للاسراع بانجاز الحد الادنى الضرورى من العمل الاقتصادى العربى المشترك الجمعى؟

- الى أى مدى يمكن للوعى الشعبى العربى بأهمية وجدوى العمل الاقتصادى العربى المشترك، ومايترتب عليه من جهد شعبى أو غير حكومى فى سبيله، أن يقود الى قيام هذا العمل على أسس صلبة وقواعد راسخة تمتص الاثار السلبية عليه لردود الأفعال الانفعالية التى يمكن أن تنجم عما قد ينشب من خلافات سياسية طارئة بين النظم الحاكمة فى أقطار الوطن العربى؟

- الى أى مدى، وكيف، يستطيع كل من قطاع الأعمال الخاص والعام والقطاع التعاونى أن يساهم فى انجاز العمل الاقتصادى العربى المشترك على النحو المرغوب واللازم؟

- هل يغنى العمل الاقتصادى العربى المشترك عن التحاق الاقطار العربية، منفردة أو مجتمعة، بتكتلات اقتصادية اخرى داخل المنطقة العربية أو خارجها ،أم أنه قد يمكن فقط من تحسين شروط الالتحاق بها ؟

- هل يمكن ، والى مدى، انتهاج أسلوب ونموذج الوحدة الاقتصادية الأوروبية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية؟

هذه مجرد خواطر وأسئلة ألحت علينا ونأمل أن نحصل من حضراتكم على اجابات شافية عليها. وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

أود القول أنه يمكن الاضافة الى التساؤلات المطروحة فى ورقة العمل حول محورى الواقع والمستقبل.

المحور الأول: تحليل وتقييم الماضى

حسن ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم.. حضرات الأخوة الكرام...

أود أولا أن أحيى الأخوة فى المعهد وفى المجلة على دعوتنا الى هذا الملتقى الهام الذى يتيح لنا أن نلتقى مع الأخوة الكرام.

وأود فى الحقيقة أن أبدأ بالتعليق على ورقة العمل بشكل عام. انها تستعرض تاريخ العمل الاقتصادى العربى بشكل واضح وجيد. ولم تترك شيئا دون أن تشير اليه. وهى تطرح تساؤلات ممتازة تستحق أن يجاب عليها. وأستطيع القول إننا فى عملنا فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو فى أى جهة أخرى تعمل فى اطار العمل الاقتصادى العربى، نحاول أن نجيب على هذه التساؤلات عمليا. ولقد سبق أن أجبنا عليها اجابات متعددة ومانزال نحاول أن نستكمل الاجابة عليها.

لو أخذنا، على سبيل المثال، الهدف الأساسى من العمل الاقتصادى فى كل مجتمع فسوف نجد أنه التنمية الاقتصادية فى سبيل الفرد أو المواطن وفى سبيل المجتمع ككل. ونحن نتحدث فى هذا الاطار عن التنمية العربية لاننا دخلنا فى تعاون اقتصادى عربى يستهدف المجموع. فهناك اذن تنمية عربية .وهذه التنمية العربية كانت تستهدف أن تحقق فى مراحلها الأولى التعاون بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ثم تنتقل الى مرحلة متقدمة تحقق فيها التكامل الاقتصادى العربى من خلال وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ. وكان من أول انجازات المشرفين على تنفيذ الاتفاقية اتخاذ قرار انشاء السوق العربية المشتركة بما يعنيه من أخذ بمبدأ تحرير التجارة كأساس لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى. وأود أن أركز على هذه النقطة لأن هذا الماضى يرتبط، بصفة خاصة، بما سنقوله بشأن الحاضر.

هناك انجاز حقيقى ولكنه دون مستوى طموحاتنا.. هذا صحيح! وأستطيع أن أعطى مثالا بسيطا على ذلك .لقد بدأنا بموضوع التجارة الحرة، وحقق قرار السوق العربية المشتركة، الذى اتخذ فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، خطوات متقدمة. فلقد بدأت هذه الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بازالة القيود والعقبات الادارية..،الخ، وبتسهيل انسياب السلع..الخ. وكانت الخطوة التالية هى الانتقال الى مرحلة تحقيق منطقة تجارة حرة، وهى مايرفع شعارها الآن، التى انتهت عام ١٩٧١، وعلى الرغم من أن الأمور تجمدت على مستوى التنفيذ فقد كانت الفكرة ناجحة، نظريا، فى تلك الفترة. ولوضعها موضع التنفيذ تم التأكيد على مدخلين لتعزيز التكامل هما المدخل التجارى والمدخل الانتاجى. ويقوم المدخل التجارى (نسبة الى التجارة) على ايجاد ما

من شأنه أن يؤدى الى تحقيق انتاج قابل للتبادل. ولهذا السبب أنشئت المشاريع المشتركة، وأنشئت اتحادات نوعية متخصصة.

كان شكل الأنظمة العربية، واعنى هنا سيادة وسيطرة القطاع العام، أحد العقبات التى وقفت فى طريق نجاح العمل الاقتصادى العربى المشترك. وهذا لاينفى أن للقطاع العام حسناته كما أن له سيئاته.

كانت هناك الى جانب ذلك معوقات أخرى مرتبطة بالعلم والتعليم، وبتطور المجتمعات، وبالكوادر الفنية، وبالتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال كان فى مصر قبل ٢٥ سنة ثلاث جامعات وبها الآن ١٤ جامعة، الى جانب جامعات أهلية خاصة. فمن الناحية النسبية بدأ التقدم الآن يصل الى مدى لم يكن من الممكن أن يبلغه فى الماضى لاعتبارات عديدة. ولنا أيضا أن نتذكر كيف كانت الصناعة؟ وهكذا..ولا أريد أن أستفيض فى تقديم أمثلة لان هذا كله معروف.

يرجع تعثر العمل الاقتصادى العربى المشترك أيضا الى عدم توفر المناخ الملائم والمناسب له بسبب "تعكر" المناخ على الساحة العربية.

عبد الفتاح ناصف

تفضل الاستاذ حسن ابراهيم بالاشارة الى ضرورة توفر المناخ المناسب لتفعيل العمل العربى المشترك. وربما يحتاج ذلك الى تفسير بجانب الأسئلة التى طرحها الدكتور احمد. لأن المناخ، الذى هو الارادة السياسية، أمر معلن، فهل هو معلن لمجرد الاعلان فقط؟ أم أنه معلن للتنفيذ..؟ لنقل كلمتنا، فهناك الآن والحمد لله، ديمقراطية فى العالم العربى.ونحن لا نسعى إلا إلى مصلحة العالم العربى. وما كان يمكن لهذا اللقاء أن يكون لولا انحياز المشاركين فيه للعمل العربى الموحد ومن ثم انحيازهم لتفعيله ولايجاد المناخ المناسب لهذا التفعيل.

بدر همام

شكراً للسيد الدكتور عبد الفتاح ناصف رئيس هذه الندوة. وشكراً للأخوة جميعاً. ويسعدنى أن أتيح لى مشاركتكم فيما تتداوله هذه الندوة من مناقشات حول العمل الاقتصادى العربى المشترك. والحق أننا لسنا بصدد التبرير أو الدفاع عن مؤسسات أو ترجيح رؤية معينة على رؤى أخرى حول هذا الموضوع، وانما نحن معنيون ببحث العوامل المتعلقة بالصحة والمرض فى مجتمع

وفى أمة نحن أبناؤها ونحن جزء منها ونحن المتأثرون بما كان فيها وبما يستجد فيها.

الورقة المستفيضة المقدمة من أ.د. أحمد حسن تفى باستعراض كل مايتعلق بالعمل العربى المشترك من جوانبه المختلفة، وتحيط به بما تطرحه من تساؤلات تدور حول تشخيص ما نحن بصدده من ظاهرة مرضية. وأقول إنها ظاهرة مرضية لأننا لم نبلغ الصحة بعد قياسا على ماقررناه لأنفسنا منذ ٤٦ عاما حين وضعنا أساسا للعمل الاقتصادى العربى المشترك.

إننى أظن أن غاية مايجب أن ننتهى اليه فى هذه الندوة هو أن نضع أيدينا على عوامل أساسية أخرى، اضافة الى ماطرح من تساؤلات فى ورقة أ.د.أحمدحسن. فان نحن أجبنا بصراحة حتى على بعض هذه التساؤلات نكون قد قدمنا الى واضع السياسة أو متخذ القرار فى شأن الاقتصاد العربى والعمل المشترك شيئا قد يذكره بما علينا أن نتجنبه أو بما علينا أن نفعله فى هذا الموضوع الهام.

أشار الدكتور عبد الفتاح فى حديثه الى الارادة السياسية. وهذا المصطلح هو مدخلى الى المعالجة. فهل نحن نريد حقا أن نتخذ قرارا فى شأن التعاون الاقتصادى العربى؟ وهل تنصرف ارادتنا السياسية الى اتخاذ هذا القرار؟ وهل تعنى دراساتنا حول هذا التعاون، التى ضمتها أوراق وقرارات كثيرة متراكمة، شيئا حقيقيا فى سبيله؟ وهل تعنى ارادتنا السياسية بأن نضع موضع التنفيذ ما احتوته هذه الدراسات وهذه القرارات؟

هذا سؤال جوهرى لأننا نجد فى كل مرة أن هناك مسافة بعيدة تفصل بين قرارات اتخذناها ونحن أصحابها وسلوك عملى يباعد بيننا، ويبعدنا عن المستقبل الذى نبتغيه والذى حددناه هدفا تحملنا إليه هذه القرارات فى أمن وسلام.

الارادة السياسية مطلب جوهرى لايمكن للعمل الاقتصادى العربى المشترك ان يتقدم بدونه خطوة واحدة الى الأمام، كما لايمكن له أن يتقدم الا بالقدر الذى تتوفر به هذه الارادة .فالعمل العربى المشترك هو فى جوهره عمل بين حكومات دول ذات سيادة لايمكن لأدوات العمل العربى على مستوى أقل من مستوى القرار السياسى للدولة أن تخترقها أو أن تتجاوزها .ونحن نكتشف حينما نأتى الى السلوك العملى أن هناك مسافة تفصل بين الارادة السياسية من ناحية والقرار الذى اتخذته الدول العربية من الناحية الأخرى.

هناك اطار تنظيمى وتعاقدى وتخطيطى يفى بكل مانريد ويمثل مركبات جيدة تحملنا الى الهدف الذى نريده .ولكن ما الأمر فيمن يملك بين يديه وتحت تصرفه سيارة يتركها ويمضى ليقطع على قدميه مسافة بعيدة؟ ان هذا التصرف فى الواقع تعبير عن قراره السياسى وليس نتيجة لعيب فى المركبة. فهذه الآليات المتعددة التى وضعناها للعمل الاقتصادى العربى، وان بدا فى ظاهر الأمر أن بينها شيئا من التنافر أو من عدم التنسيق، هى فى نهاية الأمر قواسم مشتركة لعمل عربى جيد بدأنا خطواته الأولى بما كان فى أيدينا عام ١٩٥٠، وانتهينا فيه الى ما هو عليه الآن. ومن الواضح أننا لم نحقق من أوله الا نزرا يسيرا، ولم نحقق من أوسطه ولا من آخره الا ما هو أقل وأيسر. فلقد سبقت اعتبارات ذات طبيعة سياسية الاعتبارات الاقتصادية فيما يختص بالعمل الاقتصادى العربى المشترك. وهذا يؤكد ضرورة أن تتوفر الارادة السياسية لدى الدول العربية قبل ان تمضى على الطريق لتحقيق أى هدف عربى.

هناك تفاوت صارخ بين الهياكل والبنى الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادى أو التنمية فى الدول العربية. فهناك دول وفرة، وان كانت ماتزال تصنف كدول نامية، وهناك دول متخلفة، سائرة على طريق النمو، بالتعبير الاقتصادى "القح". أى أننا مانزال جميعا، وبالرغم مما بيننا من مسافات،دولا غير متقدمة اقتصاديا، على الرغم من أنه يتوفر لدينا العوامل اللازمة لتحقيق التنمية، وبصفة خاصة رؤوس الأموال. فهذه العوامل تبقى، على الرغم من توفرها بمستويات مناسبة، رهينة القيد الذى يعوق العمل العربى بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادى العربى المشترك بصفة خاصة، وهو غياب او ضعف الارادة السياسية المشتركة للأطراف العربية.

ان ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسى أمر يؤدى فى كل المراحل الى مايشبه الشلل، وكأننا نعاقب أنفسنا. فعندما تتوتر العلاقات السياسية بين طرفين عربيين يكون العمل الاقتصادى العربى هو الضحية الأولى. فالخلافات السياسية معول نهدم به مانكون قد بنيناه اقتصاديا.وهو أمر ما أيسره. بينما يكون علينا، اذا أردنا أن نعود الى البناء، أن ننتظر زمنا قد يأتى وقد لايأتى. فما أيسر الهدم وما أصعب البناء. وثمة أمثلة على ذلك شديدة الخطورة.فهناك الهيئة العربية للتصنيع التى تجمد عملها عشر سنوات بسبب رؤية رجع عنها أصحابها فى النهاية، حين رأوا وجه الصواب فى سياسة مصر وبعد أن عاقبوها فى مؤتمرى القمة فى بغداد

عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩. وهناك شركات الاتحاد العربى للنقل البحرى، وللنقل البرى، وشركات صيد الأسماك، وغيرها مما بدأناه ولكنه انتهى الى ثمار ضامرة عجفاء، كما قال الأخ الدكتور احمد حسن، لاقدرة لها على النمو ولا قبل لها بالمنافسة فى سوق نامية فى هذه الصناعات، ومن ثم فانها تبقى فى كافة الأحوال قاصرة عن تحقيق الأهداف والمصالح العربية.

ان القرار السياسى الذى يبدأ من نقطة وينتهى بنقطة أخرى، أو يعود اليها، أمر طبيعى ولاغبار عليه. ولكن حينما تكون ضحية ذلك هى العمل العربى المشترك، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالعمل الاقتصادى، وحينما يمس ذلك الأمن العربى فى صميمه، فاننا نكون بصدد معاقبة أنفسنا من خلال الربط بين توترات السياسة ونوباتها المتقلبة، من ناحية، والعمل الاقتصادى والتعاون الأمنى العربيين، اللذين نكون قد نجحنا فى تحقيقهما حتى فى حدهما الأدنى، من الناحية الأخرى.

لقد أصيب مفهوم الأمن العربى، الذى يرتبط ارتباطا حتميا ووثيقا بالتعاون الاقتصادى، بدوره بالشلل. والسبب الواضح لذلك والذى نراه جميعا هو الارادة السياسية كما هو الحال فى شأن التعاون الاقتصادى العربى. وكانت حرب الخليج عام ١٩٩٠ هى آخر التجارب العربية الأليمة فى هذا الخصوص.فلقد ألحقت هذه الحرب بالتعاون العربى، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، ضربة قاصمة ستبقى آثارها لزمن طويل قادم، اذ أسفرت عن اهتزاز مفهوم الأمن العربى لدى الدول التى كانت ضحية للعدوان والتهديد والخوف. فلم يعد هو ذلك المفهوم الذى اصطلحنا عليه وربينا عليه وفهمناه، اذ صار بعض العرب مصدر خطر على غيرهم من العرب، وترتب عليه أن جانبا من الأمن العربى صار مرهونا بأطراف وشركاء من خارج الوطن العربى.

هكذا ارتبطت عوامل السياسة بالتهديد الأمنى وتراجع مفهوم العمل الاقتصادى العربى، بمعنى أن الرابطة الحتمية أو العضوية بين التعاون الاقتصادى أو الأمن الاقتصادى، من ناحية، والأمن العسكرى والقرار السياسى، من الناحية الأخرى، تحولت بعد حرب الخليج الى علاقات متعارضة أو متناقضة. وكان من الطبيعى أن يكون لذلك آثار سلبية على العمل الاقتصادى العربى فى حاضره ومستقبله، على الرغم من دواعيه الملحة، وعلى الرغم من التحديات والأخطار التى تتربص بالمصالح الاقتصادية العربية فى عالم تتسارع فيه التغيرات اقليميا ودوليا. ولقد عبر بيان

مؤتمر القمة العربية الأخير فى القاهرة عن هذه الحقيقة عندما أشار الى قرار انشاء منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة تمهد لقيام اتحاد جمركى عربى. وهى مرحلة تجاوزها العالم بكثير فأقام كيانات اقتصادية وتجمعات اقليمية بين الكبار. وهذا أمر يضعنا أمام خيارين.فاما أن نعمل من أجل أن ننجو بأنفسنا ونرعى مصالحنا ونؤمن مستقبلنا، واما أن نستسلم لمواجهة عثرات قد يصعب علينا تجاوزها أو حتى التعامل معها فى المستقبل.

ان الرابطة الحتمية بين الاعتبارات الأمنية والسياسية فى عالمنا العربى، وما تلقيه من ظلال قاتمة على العمل الاقتصادى العربى المشترك، ظاهرة نكاد ننفرد بها دون غيرنا. ونأبى أن نتعلم من تجارب الماضى على الرغم من وفرة ماتقدمه لنا من دروس.

ثمة عامل آخر كان له بالضرورة تأثير على تجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك، هو التناقضات، أو على الأقل التباينات، بين الفلسفات الاقتصادية التى تأخذ بها الدول العربية. فهناك دول كانت تأخذ بالنظام الاشتراكى أو نظام التخطيط بينما كانت دول أخرى تأخذ باقتصاد السوق الحر. وكان لكل منها أسبابه فيما ينتهج من نظم اقتصادية. وترتب على هذا التباين فى النظم الاقتصادية معيقات اضافية فى طريق نمو العمل الاقتصادى العربى المشترك. فمن يمتلكون رأس المال من العرب يحجمون عن استثماره فى دول عربية تأخذ بالفلسفة الاشتراكية لاعتقادهم أنهم يحتاجون الى ضمانات، أكثر من تلك التى يحتاج اليها المستثمرون الأجانب، بسبب الخوف من التأميم أو بسبب عدم وجود اتفاقيات لحماية الاستثمار أو لاعادة توطين رأس المال أو نقل الأرباح الى موطن رأس المال... الخ. وهو ما أضاف الكثير من المعوقات أمام العمل الاقتصادى العربى المشترك.

محمود عبد الحى صلاح

شكراً سيادة الرئيس ..وأوجه الشكر الى الدكتور احمد حسن والأستاذ حسن ابراهيم وسعادة السفير بدر همام على ماقدموه من عرض طيب وشامل فيما يختص بتشخيص حالة العمل العربى المشترك. ولكن مايلفت النظر ويثير لدى الكثير من الملاحظات هو تلك الصورة الوثائقية الرسمية، الخاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التى عرضها علينا الأستاذ حسن ويتبين منها أن كل الأطر والتنظيمات والاتفاقات الخاصة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك موجودة بالفعل. وهذا

يذكرنى بواقعة حدثت عندما كنا ندرس مقدمة فى العلوم السياسية،اذ قيل، ولست أتذكر من القائل،"ان القانون عندما يتخلف عن الواقع تحدث الثورة". وعندها قلت بفطنة الشباب المندفع:"وعندما يتقدم القانون عن الواقع يعتقل الثورة". هذه المقولة، التى رددتها على هذا النحو المشاكس آنذاك، تبين بمرور الزمن أنها تنطبق على كثير من أحوالنا فى العالم العربى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالعمل العربى المشترك. فاذا اعتبرنا أن الثورة هى قوة النشاط وفاعليته لتغيير وضع قائم أو لتحقيق أهداف وطموحات معينة، فان كثرة الأطر القانونية والاتفاقيات الخاصة بالعمل العربى المشترك تكاد تلعب دورا مثبطا للعمل الجاد على أرض الواقع من حيث كونها تلبى على الورق أملا عزيزا وهدفا غاليا.

ما أكثر تنظيماتنا وما أكثر قراراتنا فى العالم العربى، ولكن الشىء المحزن والمؤسف، كما أشار بحق سعادة السفير بدر همام، هو ذلك التناقض بين السلوك الفعلى، من ناحية، والأطر التنظيمية والقانونية والاتفاقات من الناحية الأخرى. وهو تناقض قائم وواقع وراسخ، وعلى من يرد أن يتحقق من ذلك أن يرجع الى تاريخ توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وتاريخ التوقيع على اقامة السوق العربية المشتركة. لقد كان لى حظ، بل لعلى أقول صدمة، متابعة دراسة التجارة العربية البينية فى فترات مختلفة. ومن الأمور المثيرة للألم والحزن أنه كلما كان يعقد اتفاق تجارى عربى كانت التجارة العربية البينية تنخفض فى السنة التالية مباشرة. وهذه ظاهرة تحتاج الى تفسير.

مع كل الاحترام والتقدير للمنظمات الشعبية وغير الحكومية، ولما يمكن أن تضطلع به من دور فى دعم وتوثيق أواصر التفاهم بين الشعوب العربية، فان مدخل العمل الاقتصادى العربى المشترك لايمكن أن يكون الا عبر الحكومات العربية من خلال اتفاقيات توقعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل من أجل تنميتها. ومع ذلك فانه لمما يثير الدهشة أنه كلما حسنت العلاقات بين الحكومات العربية، وأتحدث هنا تحديدا عن علاقات الحكومة المصرية بحكومات دول عربية كثيرة،كلما ساءت معاملة المصريين فى هذه الدول. والعكس تماما هو مايحدث عندما تسوء العلاقة بين الحكومة المصرية وحكومات بعض الدول العربية. وهذا ما لاحظته ورأيته من خلال تواجدى فى بعض دول الخليج أو من خلال احتكاكى ببعض مواطنيها ، الى جانب مانسمعه، ولاننكر أن بعضه قد يكون غير صحيح، من زملاء لنا عملوا هناك لسنوات طويلة. وهذا تناقض لابد من أن نجد له حلا،

ولابد من أن نواجهه بأسلوب عقلانى يراعى كل المصالح وكل التطلعات وكل الآمال ودون أن تبغى فئة على فئة ولاثقافة على ثقافة.

من العوامل التى لابد من أن تكون قد أثرت سلبا على العمل الاقتصادى العربى المشترك ذلك التمييز ضد العرب، لصالح غير العرب فى أرض العرب. فالعرب، سواء كانوا مصريين أو سوريين أو لبنانيين أو أردنيين، الذين يعملون فى دول عربية أخرى يتعرضون لتفرقة ضدهم لصالح العاملين فى هذه الدول من غير العرب، حتى وإن تساووا معهم فى التخصصات والمهارات. وذلك على الرغم من مبدأ اسلامى أساسى مؤداه أن المسلم يكون فى أرضه طالما وجد على أرض الاسلام كلها. وهذه التفرقة تعكس أبعادا ثقافية وأبعادا اجتماعية بالغة الأهمية، كما تعكس مواقف شعبية لابد من النظر فيها حتى يكون بمقدورنا أن نتحدث عن العمل العربى المشترك. وهذا يقتضى مد جسور التفاهم الثقافى والتفاهم الاجتماعى بين شعوب الأمة العربية.

من العوامل التى أضرت بالعمل الاقتصادى العربى المشترك غياب التنسيق وغياب الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية فى البلدان العربية. فمن المثير للدهشة أن كل الدول الخليجية، حتى تلك التى لاتتجاوز حى شبرا من حيث الحجم، أقامت مجمعات للبتروكيماويات، يكفى انتاج أحدها بمفرده لتغطية احتياجات منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أن نستجدى الدول الأوروبية ونحن نتنافس من أجل التصدير اليها. ناهيك عما يترتب على ذلك من تدمير لثرواتنا بأيدينا. واذا كان مثال البتروكيماويات يفرض نفسه فى هذا الصدد لكونه مثالا صارخا فهناك أمثلة أخرى كثيرة. ففى أثناء وجودى فى بعض دول الخليج كان بعض أصدقائنا من ابنائها يبدو سعيدا وهو يصطحبنى لمشاهدة مصنع للأحذية والحقائب. وكنت أقول له: انكم تمتلكون رؤوس الأموال التى تؤهلكم للدخول فى صناعة مثل صناعة السيارات، وأنتم تستهلكون السيارات بكثافة شديدة، فلماذا لاتتركون صناعة الأحذية، وهى ليست من السلع الاستراتيجية، لدولة تتمركز فيها بالفعل مثل مصر؟ وكانت الاجابة المعتادة على سؤالى هى الصمت، ولا اجابة على الاطلاق. وهو أمر يوحى بأن التصنيع مطلوب لذاته كغاية وليس كوسيلة الى غاية. وهذا فهم خاطىء للتصنيع وللتنمية، وأسلوب غير علمى وغير عقلانى وغير رشيد لتوفير منتجات الصناعات المختلفة.

هناك أيضا محاولات لاقامة صناعة للغزل والنسيج فى بعض الدول العربية ذات المناخ

الصحراوى الجاف، غير الملائم لصناعات الغزل والنسيج التى تحتاج الى مناخ شديد الرطوبة، ناهيك عن حاجتها الى موقع قريب من مواقع انتاج المواد الخام.

هذه الأمثلة تعكس غياب النظرة السليمة الى توطين الصناعات، كما تعكس انعدام الاهتمام باعلاء شأن العمل الاقتصادى العربى المشترك فوق مستوى كل الخلافات السياسية القائمة والتى يمكن أن تقوم فى المستقبل بين حكومات الدول العربية.

إننى أفضل دائما أن يكون القرار شديد التواضع ولكنه قابل للتنفيذ، على أن يكون شديد الطموح وغير قابل للتنفيذ. ونحن نلاحظ أننا بدأنا الحديث عن العمل الاقتصادى العربى المشترك بالحديث عن الوحدة الاقتصادية العربية، ثم تراجعنا الى الحديث عن سوق عربية مشتركة. واليوم نسمع دعوة الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية. وهذا التراجع يعنى أن كل ماسبق اتخاذه من قرارات وماسبق توقيعه من اتفاقيات كان عديم الجدوى والفاعلية من الناحية الاقتصادية، وأن ما أريد به لم يكن أكثر من إعلان العالم على الورق أن لدينا نحن أيضا مجلسا للوحدة الاقتصادية وسوقا عربية مشتركة مثل ما لديهم. وهذا أسلوب تفكير يجب أن نتخلى عنه وأن نبدأ النظر الى مسألة العمل الاقتصادى العربى المشترك نظرة واقعية.

أريد أن أعود مرة أخرى الى العوامل الثقافية. لقد قدرت خسائر العرب فيما يعرف باسم يوم الاثنين الأسود، الذى شهد الانهيار المعروف فى أسواق الأوراق المالية، بنحو ٧٠ مليار دولار، ومثلهم تقريبا فى انهيار بنك التجارة الدولى. ومع ذلك عندما تدعو بعضا من الأخوة العرب الى الاستثمار فى مصر، على سبيل المثال، يطلع عليك منهم من يحدثك عن التأميم. وردى على هؤلاء أنه حتى لو أممت هذه الأموال فانها ستبقى فى بلد مسلم، وأنت رجل مسلم، وسوف يأكل منها ولو مسلم واحد، وهذا أفضل من أن تضيع فى مضاربات البورصة. وهذا فى رأيى أمر يرتبط بالعوامل الثقافية. ان تغير هذه العقلية أمر بالغ الأهمية. وبدونه لن نستطيع على الاطلاق أن نصل الى تحقيق عمل عربى مشترك جاد وفعال.

سليمان المنذرى

أود فى البداية أن أشيد بالورقة القيمة التى قدمها الأخ الدكتور احمد حسن، فلقد أحاطت

بالموضوع احاطة شاملة تستحق كل تقدير.ولكونى أحد الذين واكبوا العمل الاقتصادى العربى المشترك وعايشوه لسنوات طويلة وعملوا فى مؤسساته، فاننى، على الرغم من مشاركتى فى هذا الحوار بصفتى الشخصية، أجد نفسى فى موقع المحامى الذى وجد الأدلة بينة والتهمة ثابتة ضد موكله أمام المحكمة، فراح يدافع عنه قائلاً: " ماذا أقول وأى شىء يقال بعد كل الذى قيل". هذه العبارة التى وردت على لسان ممثل كوميدى معروف ربما تنطبق على وضعى أنا ازاء العمل الاقتصادى العربى المشترك ومؤسساته القومية.

تنطلق مجموعة التساؤلات التى تطرحها الورقة لتوجيه الحوار من تحليل وتقييم واعيين للتجربة التاريخية التى مر بها العمل الاقتصادى العربى المشترك وصولا الى استشراف آفاقه. وأحسب أن الاجابة على هذه التساؤلات تشكل منظومة فكرية مترابطة لتبيان العوامل والأسباب التى أدت الى الوضع الذى آلت إليه محاولات التكامل العربى بكل صوره وأشكاله وآلياته والأطر التنظيمية والمؤسسية التى أحاطت به وتناولته.

فى اعتقادى أن الاجابة الموضوعية على كل هذه التساؤلات المشروعة لابد من أن تفضى، بعد تشخيص الواقع، الى تحديد دقيق لعوامل الخلل والاخفاق التى تعرضت لها مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك خلال العقود الخمسة الماضية. فهل يعزى وهن هذا العمل وضعف وهزال نتائجه الى أسباب داخلية تتعلق بسمات الشخصية العربية وتشبثها ، أفرادا وشعوبا ونظم حكم، بالانفرادية، بما يترتب عليها من غلبة عوامل الانعزال على عوامل التوحد والاندماج الذى يتطلب عملا جماعيا جادا مقرونا بالتضحية والايثار وبتقديم تنازلات فى سبيل مشروع قومى أكبر يحقق بناء الأمة؟

تسهم العوامل الداخلية، كما تثبت التجارب، بنصيب كبير فى صنع واقع الأزمة التى يعيشها العمل العربى المشترك ويغذى ذلك قوى فى المجتمعات العربية تتمتع بنفوذ كبير فى ميادين التجارة والاستثمار والتأثير الثقافى والفكرى والسياسى، وهى تتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادى العربى.

وبدورها أسهمت العوامل الخارجية،وماتزال تسهم، فى الحيلولة دون تحقيق المشروع القومى العربى. ومن الأمثلة على ذلك ازدياد الاعتماد على الاقتصادات الصناعية المتقدمة

وشركاتها "متعددة الجنسيات"، الى حد التبعية، فى مجالات التبادل والانتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجية.

تفسر هاتان المجموعتان من العوامل، الداخلية والخارجية، تراجع واخفاق التنمية القطرية فى المقام الأول، اذ كيف يتسنى لمجهودات البناء التنموى أن تقيم تجمعا اقتصاديا عربيا متماسكا ومتينا على أساس من قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة، وأن تقيم بالتالى شبكة مبادلات عربية نشيطة، ما لم تكن قد نجحت فى تحقيق أهدافها الخاصة بتحسين مستوى معيشة الشعوب وارساء قواعد اقتصاد وطنى (قطرى)متين؟

ربما يكون من الحرى بنا أن ندقق فى ظاهرة واحدة عاشها العرب فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية وسعى البلدان العربية الى انجاز استقلالها الوطنى .وتتمثل هذه الظاهرة فيما تعرضت له المنطقة العربية من استعمار استيطانى صهيونى قام على اغتصاب فلسطين، وفيما تعرضت له من عدوان وحروب ،ومؤامرات من الخارج.فأى تنمية كان يمكن لنا أن نرجوها فى ظل العدوان.؟ وبالمثل أى عمل اقتصادى عربى مشترك ذلك الذى لايستند الى تنمية قطرية شاملة والى رغبة سياسية صادقة فى العمل الجماعى؟ وان كان يبقى أن مواجهة العدوان والخطر المشترك كانت أدعى لتحقيق التقارب والتضامن بين الدول العربية. فكما قال شوقى:"ان المصائب تجمعن المصابينا".

كان العمل الاقتصادى العربى المشترك قبل المصادقة على وثائق مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠، وعلى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك بصفة خاصة، التى شرفت بالمشاركة بجهد متواضع فى اعدادها وفى حضور مؤتمر القمة الذى أقرها، يفتقر الى فلسفة عامة تربط جوانبه وأجزاءه المختلفة وتنظم وتضبط حركته فى الفترات الزمنية المتتالية. وكان عقد مؤتمر قمة عمان، الذى خصص للقضايا الاقتصادية، بمثابة انتقال من النظرة الآنية الى النظرة طويلة الأجل فى معالجة القضايا الاقتصادية بغية التعرف على احتمالات المستقبل، ومن التشتت الى الشمول فى معالجة هذه القضايا. وكان من المأمول أن يؤدى رفع مستوى معالجتها الى مستوى القمة الى توفير الارادة السياسية فى أعلى مستوياتها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى والتنمية العربيين .ولقد تفضل سيادة السفير بدر همام فوفى موضوع الازادة السياسية حقه من التحليل.

انطلقت الدراسات التى بنيت عليها استراتيجية عمان، أكاديميا، من فكر جديد، متحرر من الفكر التنموى التقليدى ومن نظرياته، يدرك طبيعة وجوهر مشكلة التخلف فى المجتمع العربى. فلقد دعت وثائق قمة عمان الى ضرورة تحقيق تنمية حضارية شاملة مستقلة ومتوازنة بالاعتماد الجماعى على الذات، وعلى نحو يرفع مستوى الأداء الاقتصادى ومستوى الانتاجية، ويشبع الحاجات الأساسية المتزايدة والمتطورة، ويوفر فرص العمل المنتجة،ويحقق العدالة الاجتماعية. ولابد من التأكيد فى كل مناسبة على جانب تحقيق العدالة الاجتماعية، الذى نصت عليه قمة عمان، اذ لايجوز أن نقتبس نماذج أجنبية، وبصفة خاصة النموذج الرأسمالى، ونطبقها فى واقع المجتمع العربى دون مراعاة للجانب الاجتماعى. ففى اعتقادى، من واقع التجارب التى مر بها كثير من الشعوب، ان الجانب الاجتماعى عنصر أساسى لابد من مراعاته وحمايته. وفى رأيى أن كثيرا من برامج الاصلاح الاقتصادى، وبصفة خاصة فى مصر، قد راعت هذا البعد على نحو جيد.

هكذا نجد أن استراتيجية عمان قد دعت الى ربط الانماء التكاملى بالتخطيط المشترك الهادف الى تحقيق التكامل الوثيق. ولكن لنا هنا أن نتساءل: ما الذى تحقق من وثائق قمة عمان؟

شهدت الفترة التالية لمؤتمر قمة عمان نشوب حرب الخليج الأولى واستمرارها ثمان سنوات متصلة، استنزفت خلالها الموارد المالية والمادية العربية، وقيام اسرائيل باحتلال لبنان فى عام ١٩٨٢، وانحسار دور الدولة الرائدة (وأضع خطين تحت الدولة الرائدة)، وغياب الوعى الشعبى القومى بالقضايا المصيرية، ونشوب حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩٠ بتداعياتها المختلفة وماتلاها من انقسام فى العالم العربى ومن فتور فى التضامن وفى الشعور بالمسئولية القومية، ولقد ساهم كل ذلك مجتمعا فى وأد وثائق عمان، قبل ان يجف حبرها،فى أدراج أصحاب القرار السياسى.

كانت الآمال معقودة على عودة التضامن العربى وانجاز المصالحة العربية بعد انعقاد مؤتمر قمة القاهرة العربية فى حزيران/يونيه الماضى. فلقد أشاع هذا المؤتمر بارقة أمل فى عودة الوفاق العربى وفى انعاش العمل الاقتصادى العربى المشترك ومؤسساته بالدعوة الى اقامة منطقة عربية للتجارة الحرة. ولكن يجىء اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية المنعقد بالاسكندرية فى الفترة ١٦-١٨ سبتمبر ١٩٩٦ ليعمق، بما انتهت اليه مناقشاته حول منطقة التجارة